مسار تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر
"دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة (2000–2017)"

Algeria The path of achieving sustainable tourism development in "An analytical evaluation study during the period (2000-2017)"

محمد غردي[1] ، محمد زرمان[2]، رانية إدير[3] *
[1] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، Gherdim@yahoo.fr
[2] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، Zermane09@gmail.com
[3] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، raniaidd@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/03/14؛ **تاريخ القبول**: 2020/10/20؛ **تاريخ النشر**: 2020/11/25

ملخص: في ظل بروز الفكر التنموي المستدام في عصرنا الحالي، وتنامي حركة السياحة الدولية عبر العالم وما تحققه من آثار إيجابية على جميع الأصعدة، كان لابد من إرساء مبادئ التنمية المستدامة بالتوجه نحو التنمية السياحية المستدامة التي تضمن التوازن البيئي واستدامة الموارد السياحية للأجيال القادمة. فالجزائر بدورها تسعى إلى تكريس الفعل التنموي المستدام للقطاع السياحي من خلال تبنيها لإستراتيجية بعيدة المدى لتنمية السياحية وإرفاقها بإطار قانوني كفيل بتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ التنمية السياحية المستدامة؛ القطاع السياحي؛ الجزائر.
رموز التصنيف jel: L83؛O29؛Q56.

Abstract: Given the emergence of the thought of sustainable development in our time, and the growing international tourist movement in the world and its positive effects at all levels, it was necessary to establish the principles of sustainable development by moving towards sustainable tourism development guaranteeing the environmental balance and sustainability of tourism resources for future generations. Algeria seeks to devote the law on sustainable development to the tourism sector by adopting a long-term strategy for the development of tourism and by attaching it to a legal framework which will guarantee it.
Keywords: sustainable development; sustainable tourism development; tourism sector; Algeria.
Jel classification codes: L83;O29;Q56.

* **المؤلف المرسل**.

تمهيد:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول المتقدمة والنامية، هذا نظرا لدورها في زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال السياحي وتنمية المناطق السياحية وكذا مساهمتها الفعالة في زيادة الدخل الوطني ومستوى التشغيل، حيث تؤكد معظم الدراسات الحديثة أن الصناعة السياحية تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق أكبر معدلات النمو، لذا نجد أن الكثير من الدول النامية تسعى إلى توفير كل التسهيلات المادية والمالية والتشريعية لاستغلال الإمكانيات المتاحة لهذا القطاع على أحسن وجه، إلا أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة وتطور مبادئها وأهدافها التي انبثقت عن المؤتمرات الدولية في هذا المجال، خاصة مؤتر ريو دي جانيرو لسنة 1992، الذي اعتمد التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول للحفاظ على موادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع باستخدام مختلف الموارد المتاحة لها في المشاريع وبالطرق والآليات التي تضمن حاجيات الأجيال الحالية دون الضرر بحاجيات الأجيال المستقبلية، وهو ما نتج عنه ظهور مفهوم جديد للتنمية السياحية سمي بالتنمية السياحية المستدامة يعتمد على ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. وتعتبر السياحة في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية على المستوى الوطني والمعول عليها في تنمية الاقتصاد الوطني لما تتوفر عليه من إمكانيات سياحية تمكنها من استقطاب السياح المحليين والأجانب يمكنها من المساهمة في الدخل الوطني وتوفير مناصب الشغل وتوفير العملة الصعبة. فاستنادا على ما سبق وفي ظل التوجه العالمي نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف عملت الجزائر على تحقيق التنمية السياحية المستدامة؟

فرضية الدراسة: تبنى هذه الدراسة على فرضية مفادها أن الجزائر عملت على انتهاج برامج سياحية طويلة المدى أرفقتها بإطار قانوني كفيل بإرساء تنمية سياحية مستدامة في الجزائر.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ولإثبات صحة الفرضية التي تم صياغتها، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

I- الإطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة؛

II- مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر

III-إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

I- الإطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة

عرفت السياحة نموا متواصلا خلال العقود الأخيرة سواء من حيث عدد السياح أو العوائد المالية بالعملة الصعبة، مما نتج عنها آثار إيجابية وأخرى سلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية دفعت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والحكومات إلى تبني فكرة التنمية المستدامة التي جاء بها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المسمى بـ "قمة الأرض"، الذي من خلاله قامت منظمة السياحة العالمية ووكالات دولية أخرى بإعداد أجندة خاصة بقطاع السياحة والسفر بعنوان"نحو تنمية سياحية مستدامة رفيقة بالبيئة" حددت من خلاله تعريف مفصل لها مع تحديد أهدافها ومبادئها وآليات تحقيقها.

1.I. تعريف التنمية السياحية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية السياحية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المسمى بـ "قمة الأرض"سنة 1992 لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المسماة بلجنة برونتدلاند سنة 1987، حيث يشير مفهوم التنمية السياحية المستدامة إلى الجهود الهادفة إلى التقليل من التأثيرات البيئية السلبية المصاحبة للأنشطة السياحية بأطيافها الواسعة والمساهمة الفعالة في المحافظة على الخصائص والمعطيات البيئية في إطار ما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة.[1]

وحسب المنظمة العالمية للسياحة فإن"التنمية المستدامة للسياحة تقضي من جهة أولى تلبية الاحتياجات الحالية للسياح وللمناطق المضيفة، وتستوجب من الجهة الثانية وقاية وتحسين فرص المستقبل، والتنمية تستدعي إدارة شؤون الموارد بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على كل المميزات الثقافية وملامح البيئة الفطرية وتنوع الإحياء وأنظمة دعم الحياة.[2] هذا يعني بأن استدامة التنمية السياحية تضع في اعتبارها مبدأ العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية في حق التمتع بالموارد الطبيعية في إطار بيئة سليمة مع ضمان تحقيق إنماء اقتصادي واجتماعي وثقافي.

كما أن إقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط، وعلى هذا النحو فهي

تمثل عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية السياحية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات السياح في المناطق المضيفة لهم بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية للأحيال الحالية مع المحافظة على المواقع الحضارية والثقافية والبيئية وتنوعها البيولوجي لضمان حق الأجيال القادمة فيها.

I.2. أهداف التنمية السياحية المستدامة:

تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 أجندة 2030 للتنمية المستدامة والتي من خلالها حدد الإطار العام لأهداف التنمية السياحية المستدامة على النحو التالي:[4]

- **الأهداف الاقتصادية:** تصبوا التنمية السياحية المستدامة إلى رفع كفاءة وإنتاجية العمل، تطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية وزيادة النمو الاقتصادي، وضمان تحقيق إطار عام للاستهلاك والإنتاج المستدام؛ والقضاء على الجوع والفقر المطلق في العالم.
- **الأهداف الاجتماعية:** تهدف التنمية السياحية المستدامة إلى تنمية الجانب الاجتماعي والحضاري للمواطنين من خلال تحسين مستوى تعليمهم ووعيهم وتقديرهم لتاريخ بلادهم وجغرافيتها وترقية فيهم فرص التمتع بالسفر والسياحة، بالإضافة إلى الترويج والتعريف بالأماكن السياحية للأجانب والمواطنين الساكنين في غير تلك المناطق، كما ترفع من المستوى الصحي والشعور بالسعادة، والقضاء على الأمية وتحسين منظومة التعليم، ومنع التفرقة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتطوير المجتمع المحلي وإحداث التوازن الإقليمي، وخلق مؤسسات قوية للعمل من أجل السلام والعدالة الاجتماعية.
- **الأهداف البيئية:** تهدف التنمية السياحية المستدامة في الجانب البيئي إلى حماية البيئة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتفادي التلوث وحماية البيئة الطبيعية من خلال حماية الأحياء البرية والمائية، وتوفير الإمداد بالمياه النقية الصالحة للشرب، واستغلال مياه الصرف الصحي والعمل على الاستخدام الواسع للطاقات المتجددة، وإنشاء مدن ومجتمعات مستدامة، والحد من التغيرات المناخية.

I.3. آليات تحقيق التنمية السياحة المستدامة

إن تحقيق التنمية السياحية المستدامة يعتمد على السياسات والخطط الوطنية التي تراعي مبادئ الاستدامة في إدارة وحماية الموارد السياحية وخاصة المتعلقة بممارسة الإدارة البيئية من خلال المبادئ التالية:[5]

- حماية البيئة والاهتمام بالموارد الثقافية للمجتمعات، والارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلي، وإيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة؛
- إقامة المساواة بين الأجيال والاستفادة من الموارد السياحية تطبيقا لمبدأ التنمية المستدامة القائم أساسا على تجنيب الطبيعة السياحية أي عوامل تحريف تؤدي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلا؛
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية والارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء، والاهتمام بتأثير السياحة على المنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياح، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى.

II- مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر

يتناول هذا المحور أهم مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر من خلال إظهار أبرز المقومات السياحية التي تتوفر عليها، بالإضافة إلى الأنماط السياحية الشائعة في الجزائر، كما سنتناول مدى مساهمة القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني الجزائري.

II.1. المقومات السياحية في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المقومات السياحية التي تجعلها وجهة سياحية بامتياز إذا ما استغلت بعقلانية من قبل كل الفاعلين في القطاع السياحي، ويمكن حصر أهم هذه المقومات في الآتي:

II.1.1. المقومات الطبيعية: تشير المقومات الطبيعية إلى مختلف العوامل الطبيعية التي تتوفر عليها البلد والتي لها دور كبير في تسهيل وتشجيع المؤسسات والمشاريع السياحية، أو تلك التي

تساهم في زيادة قدرة البلد على جذب واستقطاب السياح ورفع نفقاتهم، ومن ثم زيادة مداخيل الدولة في القطاع السياحي، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي: [6]

- **الشريط الساحلي:** يعتبر الشريط الساحلي من أهم عوامل الجذب السياحي فهو تساهم في صناعة السياحة الساحلية، حيث تمتلك الجزائر في هذا المجال شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 1622.8 كلم، تتنوع فيه المناظر الطبيعية، مما يجعلها أكثر قدرة على استقطاب السياح خاصة في فصل الصيف، وبالنظر إلى امتزاجها بالمناظر الطبيعية التي يصنعها التقاء البحر بالغابة فهي تكون منظر طبيعي ذو قدرة عالية على جذب السياح، خاصة في المناطق الشرقية من الوطن، كجيجل وبجاية سكيكدة...وغيرها، تساهم في تعزيز السياحة الساحلية؛
- **المياه المعدنية:** تمتلك الجزائر أكثر من 200 ينبوع معدني، كما تملك 07 محطات حموية ذات طابع وطني و50 محطة ذات طابع محلي، ومن أهم هذه المحلات نجد: حمام بوغرارة بتلمسان، وحمام بوحنيفية بمعسكر، وحمام ريغة بعين الدفلة، وحمام الشلالة بقالمة، وحمام الصالحين ببسكرة...، وهذا ما يساهم في تشجيع وتعزيز السياحة الحموية؛
- **المساحة الصحراوية:** تمثل المناطق الصحراوية 80% من المساحة الإجمالية للبلد، حيث أنها تتميز بالتنوع الطبيعي وآثار الحضارات السابقة، فنجد الواحات والهضاب الصخرية ومنطقة الأهقار والتاسيلي، مما يعطي للجزائر قدرة عالية على جذب السياح لهذه المناطق.

II.1.2. المقومات التاريخية والحضارية: إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، التي فرضت نفسها على التاريخ الجزائري، حيث في سنة 2010 صنفت الجزائر 456 موقعا مصنفا ومحميا حسب وزارة الثقافة موزعة على 48 ولاية. وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي.[7]

II.1.3. النقل والمواصلات: تمتلك الجزائر بنية تحتية متينة للنقل البري والبحري والجوي تساهم بشكل كبير في دعم السياحة، حيث يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر112.996كم منها 29.280كم طرق وطنية و1.216كم في طور الإنجاز، كما يتم نقل الأفراد والبضائع

بفضل 11 ميناء تجاري هي: ميناء الجزائر، ميناء وهران، ميناء عنابة، ميناء سكيكدة، ميناء أرزيو، ميناء بجاية، ميناء مستغانم، ميناء الغزوات، ميناء جيجل، ميناء تنس، ميناء تلمسان؛[8] كما قامت الجزائر بتطوير قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الدولي والإقليمي، حيث تم رصد 60 مليار دينار خلال الفترة 2013-2017 لتجديد أسطول الجوية الجزائرية الذي يتكون من 35 مطار منها 13 مطارا دوليا.[9]

II.1.4. طاقة الإيواء الفندقية: تتمثل طاقة الإيواء في الوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح في البلد المضيف وقدرتها الاستيعابية المتمثلة في عدد الأسرة، وهي من المقومات المادية التي تعزز من جاذبية الوجهات السياحية، والجزائر في العموم تتميز بمحدودية هياكلها الفندقية والتي تتجسد غالبيتها في الفنادق الغير مصنفة،كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور طاقة الإيواء الفندقية في الجزائر حسب التصنيف خلال (2000-2017)

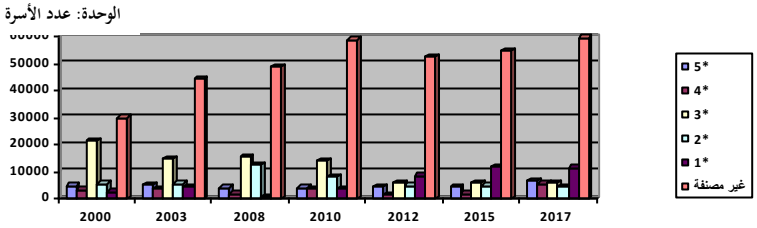

Source: Ministères du tourisme et de l'artisanat, sous direction des statistiques, Chiffres clés du tourisme et de l'artisanat, 2018.

يبين الشكل أعلاه تطور القدرة الاستيعابية للفنادق في الجزائرخلال الفترة 2000-2017، حيث ارتفع إجمالي عدد الأسرة من67.087 سرير سنة 2000 إلى 92.533 سرير عام 2017، ولكن يبقى هذا الارتفاع جد ضعيف، بالإضافة إلى أن نسبة 64.53% من هذه الطاقة تندرج ضمن الفئة الغير مصنفة، أما الفئة المصنفة فقدرت بنسبة 35.46%. والفنادق المصنفة ضمن 4*و5* تمثل عدد قليل جدا، أما فئة 2*و3* عرفت انخفاضا ملحوظا وذلك بسبب تخفيض درجة التصنيف لبعض الوحدات الفندقية، وهذا يعكس عدم استجابتها للمعايير المعمول بها، في المقابل عرفت الفئة 1* تطورا مستمرا خلال نفس الفترة، كما يجدر بالإشارة إلى أن غالبية الوحدات الفندقية في الجزائر متمركزة في المناطق الساحلية في حين تستفيد منطقة الجنوب من عدد محدود من هذه الفنادق بالرغم من ضرورة تكثيف طاقات الإيواء في الصحراء التي تعتبر من أهم

أنماط السياحة في الجزائر والأكثر استقطابا للسياح الأجانب خاصة في الفترة الشتوية التي تقل فيها كثيرا السياحة الساحلية، وينطبق الأمر على المناطق التي تتميز بالسياحة الحموية.

II.2. أنواع السياحة في الجزائر

بفضل اتساع مساحة الجزائر وتنوع تضاريسها ومناخها من منطقة إلى أخرى وتعدد مظاهرها الطبيعية وتنوع الحضارات التي مرت بها ظهرت أنواع كثيرة من السياحة يمكن تصنيفها إلى أربعة أقطاب رئيسية يرتكز عليها النشاط السياحي في الجزائر.[10]

- **السياحة الساحلية:** يتمركز هذا النوع من السياحة على الشريط الساحلي للوطن مثل: منطقة لقالة وحضيرة قوراية وحضيرة تازة وجزر أجليس برغاية وجزر راشقون وشاطئ تيقزرت وحضيرة شنوى وجزر حبيبة...الخ.
- **السياحة الحموية:** تتمثل في الحمامات الطبيعية كحمام شيقر(تلمسان)، عين واكة(النعامة)، عين فرانين(وهران)، حمام قسنا(البويرة)، حمام شارف(الجلفة)، حمام بوزيان(قسنطينة)، حمام زيد(سوق هراس) ..الخ.
- **السياحة الصحراوية:** يسود هذا النوع من السياحة في مناطق الجنوب منها منطقة أدرار، الليزي(حضيرة الطاسيلي)، غرداية(واد مزاب)، بشار(تاغيت)، منطقة تمنراست(حضيرة الهقار) ومنطقة تندوف.

II.2. تطور الطلب السياحي في الجزائر

يعتبر الطلب السياحي من بين أهم المؤشرات التي تعكس مدى جاذبية الوجهة السياحية للبلد

الشكل رقم (02): تطور حركة السياح الوافدين والخارجين من وإلى الجزائر للفترة (2000-2017)

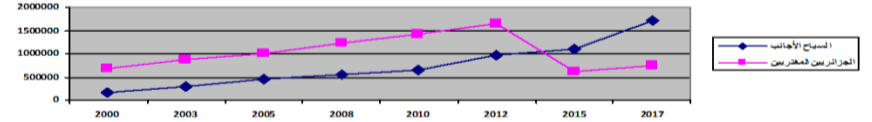

Source: Ministères du tourisme et de l'artisanat, sous direction des statistiques, Chiffres clés du tourisme et de l'artisanat, 2018.

من الشكل نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر عرف نموا مستمرا خلال الفترة (2000-2017)، حيث بلغ إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر 2.450.758 سائح سنة 2017، أي بنسبة ارتفاع 35.33 % مقارنة بسنة 2000، باستثناء سنتي 2014 و2015، ويمكن تفسير نمو

الطلب السياحي على وجهة الجزائر إلى عودة الأمن والاستقرار السياسي في البلاد لفترة ما بعد العشرية السوداء، بالإضافة إلى الجهود التي قامت بها الجزائر، كاستحداث هياكل لتنمية السياحة الجزائرية وتبنيها لمخطط التنمية السياحية المستديمة لآفاق 2013، والمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لآفاق 2030، إلا أن هذا النمو يبقى ضعيفا ولا يستجيب لأهداف وتطلعات القطاع السياحي الجزائري، خاصة وأن غالبية السياح الوافدين إلى الجزائر هم من فئة الجزائريون المغتربين في الخارج، وهذا دليل على ضعف تسويق الوجهة السياحية في الخارج، كما أن هذه الفئة الأخيرة شهدت انخفاضا محسوسا بسبب تغيير وجهتها إلى الدول المجاورة خاصة الجارة تونس، مما تسبب في تراجع حجم السياحة الوافدة لسنتي 2014 و2015، ما يمكن تفسيره بضعف الخدمات السياحية المقدمة في الجزائر وارتفاع تكلفتها مقارنة بالوجهات المجاورة.

II.4. مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الاقتصاد الوطني

تعتبر السياحة من بين أهم الصناعات الأكثر نموا في العالم والتي تساهم في الاقتصاد العالمي بشكل فعال نظرا لقدرتها على توفير إيرادات معتبرة واستحداث مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها في التجارة العالمية باعتبارها صادرات غير منظورة، والجزائر من بين الدول التي تسعى لجعل القطاع السياحي محركا حيويا لاقتصادها إلى جانب بقية القطاعات المدرة للثروة، خاصة في إطار برنامج التنويع الاقتصادي الذي تبنته الدولة، فمن خلال ما يلي سنتطرق إلى مساهمة السياحة الجزائرية في الاقتصاد الوطني الجزائري.

II.4.1.مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي: يعكس نصيب القطاع السياحي من الناتج المحلي الإجمالي مدى مساهمة السياحة في دعم الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، فبالنسبة للجزائر يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(01): مساهمة القطاع السياحي الجزائري في PIB للفترة (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة% من PIB	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.6	1.5	1.5
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
النسبة% من PIB	1.6	1.5	1.4	1.4	1	1.1	1.2	1.6	1.6

Source: Ministères du tourisme et de l'artisanat, sous direction des statistiques, Chiffres clés du tourisme et de l'artisanat, 2018.

يبين الجدول أعلاه ضعف مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم في أحسن أحواله بنسبة 1.8% فقط وهذا في الأربع سنوات الأولى من فترة الدراسة، كما نلاحظ أنه في السنوات الأخيرة التي عرفت انخفاض في أسعار النفط تبقى مساهمة القطاع السياحي جد ضعيفة بالرغم من كل الخطابات التي تنادي بضرورة إشراك القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني، وهذا ناتج عن ضعف الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر وحجم العوائد السياحية بالعملة الصعبة، كما أن أغلب السياح هم من فئة الجزائريين المغتربين الذين يتميزون بضعف إنفاقهم السياحي مقارنة بالسياح الأجانب.

II.2.4.مساهمة القطاع السياحي في التشغيل: تعد السياحة من بين أكبر القطاعات توفيرا لفرص العمل، حيث تساهم في خلق فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة نظرا لتداخل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر يوفر فرص عمل ضعيفة جدا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور فرص العمل المباشرة في القطاع السياحي بالجزائر للفترة (2000–2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فرص العمل	82.000	95.000	98.000	103.000	165.000	172.000
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
فرص العمل	180.000	185.000	182.000	198.000	213.000	220.000
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فرص العمل	224.028	256.028	261.289	265.803	270.317	-

Source: Ministère du tourisme et de l'artisanat, sous direction des statistiques, Chiffres clés du tourisme et de l'artisanat, 2018.

يتضح من الجدول أعلاه أن فرص العمل المستحدثة عرفت نموا مستمرا في القطاع السياحي خلال فترة الدراسة، حيث ساهم القطاع في توفير270.317 فرصة عمل سنة 2016، إلا أن هذا النمو يبقى ضعيف جدا بالنظر إلى طبيعة القطاع السياحي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، خاصة وأن الجزائر تتميز بمقومات سياحية معتبرة كفيلة بامتصاص نسبة معتبرة من معدل البطالة في الجزائر، فيمكن تفسير هذا الضعف المسجل في نقص الاستثمارات السياحية في الجزائر التي تواجه عراقيل متعددة أهمها قصور التمويل ومشكل العقار السياحي، إلى جانب موسمية الطلب السياحي في الجزائر الذي يبلغ ذروته في فصل الصيف وما ينتج عنه من تشغيل ليد عاملة غير مصرح بها في القطاع الخاص، نظرا لاستغلالها في فترات الذروة فقط.

II.3.4. مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات: تعتبر السياحة مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي، فتقاس أهميته الاقتصادية من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري، سواء كانت سلبية أو إيجابية، فبالنسبة للميزان السياحي الجزائري سجل عجزا مستمرا خلال الفترة 2000-2017 كما يظهره الشكل الآتي.

الشكل رقم(03): رصيد الميزان السياحي الجزائري للفترة (2000-2017)

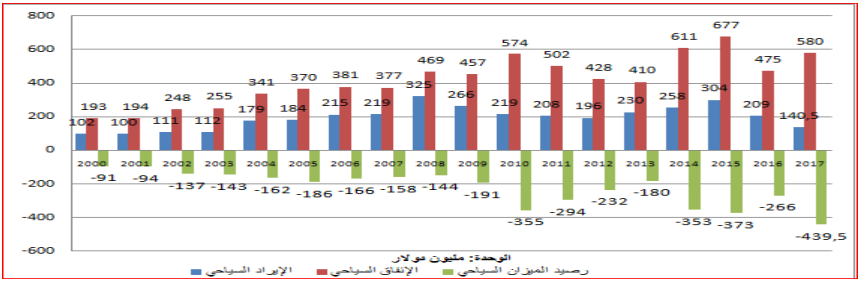

Source: Ministère du tourisme et de l'artisanat, sous direction des statistiques, Chiffres clés du tourisme et de l'artisanat, 2018.

يبين الشكل أعلاه العجز المستمر الذي سجله الميزان السياحي الجزائري طول فترة الدراسة، خاصة في العشر سنوات الأخيرة، حيث سجلت سنة 2017 رصيدا سالبا قدر بـ 439.500.000 دولار، وهذا يفسر حجم الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والنفقات السياحية في الجزائر، نظرا لارتفاع السياح الجزائريين المتوجهين إلى الخارج مقارنة بالسياح الوافدين إلى الجزائر، فحسب ما يوضحه الشكل نجد أن الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة ضعيفة جدا، حيث بلغت في أحسن أحوالها 677.000.000 دولار سنة 2015، وهذا ما يعكس ضعف الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر، في المقابل نجد أن الإنفاق السياحي مرتفع وذلك لتفضيل الجزائريين الوجهات السياحية الأجنبية على الجزائر، مما انعكس على رصيد الميزان السياحي من العملة الصعبة وعلى مساهمته في تعزيز رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

III. إستراتيجية تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

عملت السلطات الجزائرية في إطار تنمية القطاع السياحي على توفير الإطار القانوني المنظم للنشاط السياحي، وسخرت عدة آليات في سبيل تطوير السياحة الجزائرية وجعلها مقصدا

للسياحة الدولية، ومصدرا لتفعيل الاقتصاد الوطني، كما عملت في نفس السياق على تسطير إستراتيجية وطنية لآفاق 2013، بعدها جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 لتثمين صورة الجزائر السياحية في الأسواق الدولية، وقد كانت لاستدامة السياحة نصيب من هذا المخطط. لذا سنحاول من خلال هذا المحور عرض كل من الإطار القانوني والآليات الخاصة بتنمية السياحة في الجزائر، بالإضافة إلى خطة السياحية المستدامة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

III.1.الإطار القانوني للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر

في إطار التنظيم القانوني للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وضع المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية التي تضمن تنظيم واستدامة النشاط السياحي، وتتجسد أهم هذه القوانين فيما يلي:

III.1.1.قانون التنمية السياحية المستدامة: حدد القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها، ويهدف هذا القانون حسب ما جاء في المادة 02 إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:[11]

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية، وتنمية وترقية الشغل في الميدان السياحي؛
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية، وتثمين التراث السياحي الوطني.

كما جاء في المادتين 04 و05 من نفس القانون بضرورة اكتساء تنمية الأنشطة السياحية وترقيتها طابع المصلحة العامة، كما تخضع لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية، وهذا بغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته. وكما تدرج المادة 09 من نفس القانون التنمية السياحية من حيث أهدافها وغاياتها ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

III.1.2. قانون استغلال الشواطئ: حدد القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فبراير 2003 القواعد العامة لاستعمال واستغلال السياحيين للشواطئ، ويهدف هذا القانون حسب المادة 02 إلى حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.

ومن بين أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون لاستغلال الشواطئ حسب المواد11،10و12ما يلي: [12]

- يمنع كل مستغل للشواطئ القيام بأي عمل يمس بالصحة العمومية أو يتسبب في إفساد نوعية مياه البحر أو إتلاف قيمتها النوعية؛
- تتولى الدولة إجراءات دورية ومنتظمة لنوعية مياه السباحة؛
- يمنع رمي النفايات المنزلية أو الصناعية أو الفلاحية في الشواطئ ومحاذاتها.

III.1.3. قانون مناطق التوسع والمواقع السياحية: يحدد القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، كما يهدف حسب ما جاء في المادة الأولى من نفس القانون إلى: [13]

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان المستدامة للسياحة؛
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- حماية المقومات الطبيعية السياحية، والمحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استغلال التراث الثقافي والتاريخي والفني والديني لأغراض سياحية؛
- إنشاء عمران مهيأ ومنسجم مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز.

III.1.4. تشكيل العقار السياحي: حسب المادة 20 من القانون 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض من مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص ويحق للدولة ممارسة حق الشفعة داخل **(ZEST)**حسب المادة 21 من نفس القانون.[14]

III.1.5. قانون منح امتياز واستغلال المياه الحموية:حدد المرسوم التنفيذي رقم 07-69 مؤرخ في 19 فيفري 2007، شروط وكيفية منح امتياز استغلال المياه الحموية، وتصنيفها وكيفية

مراقبتها وحمايتها، وبموجبه تم إنشاء اللجنة التقنية للمياه الحموية وحدد مهامها وأعضائها، وتضمن دفتر شروط نموذجي يتعلق بالحقوق والواجبات المرتبة بامتياز استعمالها واستغلالها.[15]

III.2. إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2013

مع مطلع الألفية الثالثة واستجابتا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سطرته الجزائر لبعث النمو الاقتصادي في مناطق واسعة من البلاد، وضعت وزارة السياحة سنة 2001 إستراتيجية سياحية جديدة تحت عنوان" مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2010" والذي أعيد النظر فيه سنة 2003 من خلال إدخال التعديلات اللازمة التي تكتسي طابع المصلحة العامة، وتماشيا مع التطورات الجديدة على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تم صياغة البرنامج السابق في شكل مشروع جديد تحت عنوان" مخطط التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لآفاق 2013" والذي يستمد محتواه من المبادئ الأساسية التي تتجسد في النصوص التشريعية لقانون التنمية السياحية المستدامة رقم 03-01 الصادر في 2003/02/17، الذي يحدد الأسس العامة لاستدامة التنمية السياحية.

يصبو التصور الذي وضعته وزارة السياحة لآفاق 2013 إلى بلوغ جملة من الأهداف النوعية والكمية التي سطرت ضمن هذا البرنامج، نلخصها فيما يلي:[16]

أ- **الأهداف النوعية**: تمثلت فـــي:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية؛
- تحسين أداء القطاع السياحي من خلال الشراكة في التسيير؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية، والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة؛
- تلبية حاجيات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتجهين إلى الخارج.

ب- الأهداف الكمية: تمثلت فيما يلي:

- **تثمين الاستثمار السياحي**: وذلك عبر مرحلتين:

- المرحلة الأولى (2004-2007): يتوقع إنجاز خلال هذه الفترة حوالي 55000 سرير، وذلك باعتماد 1.5 مليون دج للسرير، وبالتالي ستصل الاستثمارات إلى غلاف مالي نظري بـ 82.5 مليار دج في نهاية هذه المرحلة.
- المرحلة الثانية (2008-2013): وتعتبر المشاريع المقترح إنجازها في هذه المرحلة من النوع المتوسط والرفيع، ويكون حجم الاستثمار المتوقع 150 مليار دج، لإنجاز 60000 سرير، أي بقيمة 2.5 مليون دج لسرير.

- **رفع قدرات الاستقبال**: إن عدد الأسرة المتوقع الوصول إليها في آفاق 2013 هو 187 ألف سرير، بالإضافة إلى 72000 سرير تم إحصائها سنة 2002.
- **رفع التدفقات السياحية**: حسب البرنامج فإن المحصلة النهائية للتدفقات المنتظرة خلال سنة 2013 ستكون حوالي 3.098.531 سائح.
- **زيادة مناصب العمل**: عدد مناصب العمل التي سيتم إنشاؤها في نهاية سنة 2013 هو 57.500 منصب عمل مباشر، و172.500 منصب غير مباشر، وبالتالي مجموع المناصب المتوقع الوصول إليها عند نهاية هذه المرحلة هو 230 ألف منصب عمل.
- **زيادة المداخيل من العملة الصعبة**: عدد المداخيل المتوقعة في نهاية المرحلة قدرت بـ 1.3 مليار دولار، وهذا باعتماد معيار الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر بـ 520 دولار.

كتقييم لإستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2013 نجد أنها لم تبلغ المستوى المطلوب في تجسيد الأهداف المسطرة، حيث قدرت طاقة الاستقبال السياحية 98.804 سرير نهاية 2013، في حين كان لابد من توفير 314.000 سرير منها 187.000 سرير جديد، أما عن عدد السياح الوافدين فقد كان من المنتظر استقطاب 3.098.531 سائح خلال نفس السنة، إلا أنه لم يتم استقبال سوى 2.394.887 سائح، وينطبق الأمر على حجم الإيرادات السياحية التي قدرت بـ 230 مليون دولار والتي كان من المتوقع أن تبلغ 1.3 مليار دولار، وهذا ما يدل على محدودية القطاع السياحي في دعم التنمية المستدامة في الجزائر بالرغم من أن المخطط تم تعزيزه بإطار قانوني ينظم التنمية السياحية المستدامة، إلا أن العوائق التي تعترض القطاع السياحي لا تزال قائمة، أهمها ضعف الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع ما يحد من حجم

الاستثمار السياحي وطبيعة المناخ الاستثماري الغير محفز لقيام المشاريع السياحية محلية كانت أو أجنبية، هذا إلى جانب عدم الاستقرار الذي تعرفه وزارة السياحة من جراء تعاقب المسئولين عليها، مما يؤثر على سيرورة البرامج السياحية المسطرة.

III.4.التنمية السياحة المستدامة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

سعت الجزائر إلى بعث سياسة جديدة تهدف إلى ترقية وتنمية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2030 الذي اعتبر الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، حيث أعلنت من خلاله الدولة عن نظرتها الجديدة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015، والمدى البعيد 2030 في إطار التنمية المستدامة، وكان موضع تنفيذ بداية من سنة 2008، ويشكل المخطط جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي يبرز الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية ومساندة البيئة على كامل التراب الوطني في إطار تحقيق التنمية المستدامة.[17]

III.4.1.أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030:

شمل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**SDAT**)جملة من الأهداف تتمثل أهمها في:[18]

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي، وخلق اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية، وإعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة سياحية بامتياز؛
- المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الموازين التجارية للمدفوعات، توازنات الميزانيات)؛
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات)؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وتثمين التراث التاريخي والشعائري.

كما سطر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة **(SDAT 2030)** خطة أعمال بالأرقام للمدى المتوسط كمرحلة أولية من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): خطة الأعمال بالأرقام للمرحلة الأولية (2007-2015)

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون سائح	2.5 مليون سائح
عدد الأسرة	84.896 يعاد تأهيلها	75.000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	03% مقدرة
إيرادات (مليون دولار)	2.5	1500 إلى 2000
مناصب الشغل(عامل)	200.000	400.000(مباشر وغير مباشر)
التكوين (مقاعد بيداغوجية)	51.200	91.600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، الكتاب 02، الحركيات الخمسة وبرنامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي2008، ص18.

يبين الجدول أعلاه إرادة الدولة الجزائرية في تنمية القطاع السياحي من خلال البرنامج المسطر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**(SDAT 2030)**، ولكن إذ ما قارنا الأهداف المادية المسطرة المبينة في الجدول أعلاه بالنتائج الفعلية التي حققها القطاع السياحي سنة 2015 سواء كان من حيث عدد السياح والإيرادات السياحية ومناصب الشغل المستحدثة ونصيب القطاع من الناتج المحلي الإجمالي نجد بأنها لم تحقق الأرقام المرجوة خلال المرحلة الأولية للمخطط، ويمكن تفسير هذا التأخر إلى وقف عدة مشاريع استثمارية في القطاع السياحي، بالإضافة إلى التأخر في إنجاز المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية على مستوى الولايات، وكذا إلى بعض الإجراءات الإدارية المستعصية، وعدم استقرار القطاع من حيث تعدد الوزارات الوصية عليه.

III.2.4.خطة تقييم استدامة السياحة في الجزائر:

إن التوجه نحو المفهوم المستدام للسياحة يعزز من دور السياحة على كل الأصعدة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، لذلك كان للسياحة المستدامة نصيب في المخطط السياحي (**SDAT2030**) ، ويظهر ذلك من خلال خطة التقييم التي وضعت ضمنه والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): خطة تقييم التنمية المستدامة في القطاع السياحي الجزائري ضمن المخطط السياحي(2030)

البعد البيـئي		
المعيار	**المؤشرات الممكنة**	**عناصر القياس**
التجديد: تجديد الموارد	سحر المناظر، استهلاك المياه، الكثافة السياحية.	تطوير خصائص المناظر، عدد الأيام وكمية الأمطار، عدد الزوار.
الوقاية: هل يتم التحكم في مخاطر تدهور البيئة؟	الفضاءات الحساسة، معالجة المياه، معالجة النفايات، الأخطار الطبيعية.	مراقبة التعمير، فعالية أنظمة التطهير، وجود نفايات، محدد التعمير.
التثمين: هل تثمن السياحة التراث البيئي والثقافي؟	الشهرة، المعلومات، دعم المشاريع، التسويق.	وجود مواثيق النوعية، وجود لوحات إشهارية ومطويات تقويم السكن والمنتجات التقليدية، تواجد على نقاط البيع المباشر للمنتوج

		المحلي.
الإطار المعيشي: هل تساهم السياحة في خلق-إطار معيشي ملائم؟	الجماليات، نوعية حركة سير الطرقات، الروائح والضجيج.	التوازن بين المناطق الخضراء و المبنية، زراعة الورد، معالجة الفضاءات العمومية، عدد الأيام المكتظة، وجود ترتيبات قانونية خاصة.
البعد الإجتمـاعي		
التعرف: هل الفاعلين المحليين مثمنين من طرف الأنشطة السياحية؟	ظروف الحياة للموسميين، إدراك الفلاحين، الحرفيين والصناعيين، الانتشار المكاني للتنمية.	عدد السكنات المخصصة للموسميين، التعرف على النشاط المنتج، توسيع مناصب الشغل والخدمات في الإقليم.
الإدماج: هل تشجع السياحة إدماج كافة المتعاملين؟	التكوين، إقامة المؤسسة.	توفر التربصات التأهيلية، عمليات الدعم للمجموعات والمهنيين.
الشراكة: هل المتعاملون السياحيين متضامنون في الإقليم؟	الخدمات المشتركة، التنشيط.	حضور المنظمات الجماعية من أجل الشراء، التسويق، النقل، الترقية وتسيير المواقع، وجود هيئة إعلام وعمل نشيط.
إمكانية الوصول: هل السياحة في متناول أكبر قدر من السكان؟	تنوع الزبائن، السياحة على أطراف المدينة.	الأهمية النسبية للزبائن ذوي الدخل الضعيف، والمتمدرسين، توفير تجهيزات الاستقبال للزيارات اليومية
البعد الاقتصادي		
المردودية: ما هي الحيوية الاقتصادية للسياحة؟	السكان، التشغيل المحلي.	تطوير السكان النشطين، مجموع السكان والسكان السواح، تطور التشغيل المحلي والسياحة الدائمة والموسمية.
الاندماج الإقليمي: هل السياحة مندمجة في الاقتصاد الإقليمي؟	الشبكة الاقتصادية، تعدد الأنشطة، الأثر الاقتصادي.	شراء المواد الأولية المحلية، % للنشطاء المشاركين في السياحة وفي الأنشطة الأخرى، عدد مناصب الشغل في البناء، النسبة% للفلاحين ذوي الدخل السياحي.
المرونة: هل الأنشطة متنوعة؟	عناصر الموسم، سقف الزبائن، الجاذبية.	عدد المواسم وأيام الاكتظاظ، التنوع الاجتماعي والجغرافي، تشكيلات الإيواء، عدد المواقع والأنشطة التي تضع شهرة الأقاليم.
الديمومة: هل السياحة مهددة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي؟	مسئولي المؤسسات، التنظيم، الإعلام.	النسبة المؤوية للمؤسسات المملوكة والمسيرة من طرف الفاعلين المحليين (التجهيز، البيع بالترقية)، المراقبة التجارية، وجود مرصد.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب 04 " تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،"المخطط العملي"، جانفي 2008، ص ص 22،24،23.

من قراءة خطة التقييم من أجل السياحة المستدامة في الجزائر المبينة في الجدول، نجد أن هذا المخطط وضع المعايير والمؤشرات وعناصر القياس التي على أساسها يتم تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية السياحة المستدامة(الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، مما ينتج عنها زيادة العرض السياحي وديمومة استقبال السياح وتحقيق تنمية سياحية مستدامة تحسن من الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة ومواردها لضمان حق الأجيال القادمة.

III- النتائج ومناقشتها:

من خلال دراستنا لأداء القطاع السياحي الجزائري ومسار تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتميز الجزائر بمقومات سياحية هامة إلا أن عدم استغلالها وتدعيمها بالبنية التحتية والفوقية اللازمة للسياحة لم تجعل منها وجهة سياحية من جهة، وإعدة لها مكانتها في السوق الدولية من جهة أخرى؛
- يسجل القطاع السياحي تدفق ضعيف للسياح الوافدين إلى الجزائر، كما أن أغلبيتهم جزائريين مغتربين في الخارج، نظرا لضعف التسويق والترويج لوجهة الجزائر السياحية؛
- النتائج التي حققها القطاع السياحي لا تعكس حجم المقومات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث يسجل القطاع إيرادات ضئيلة بالعملة الصعبة ما يؤثر على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لارتفاع الإنفاق السياحي عن الإيرادات السياحية بسبب خروج السياح الجزائريين إلى الخارج سجل الميزان السياحي الجزائري عجزا مستمرا طوال فترة الدراسة؛
- استفاد القطاع السياحي الجزائري في سبيل إرساء مبادئ التنمية السياحية المستدامة من مخططين تنمويين خلال فترة الدراسة تجسدا في إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2013، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، بالإضافة إلى إطار قانوني منظم لاستدامة النشاط السياحي في الجزائر؛
- لم تتمكن الجزائر بالنهوض بالقطاع السياحي الجزائري من خلال مخططاتها السياحية، حيث لم يتم بلوغ سوى جزء بسيط من الأهداف المسطرة ضمن هذه المخططات، وهذا بالنظر إلى العوائق التي تعترض القطاع السياحي في الجزائر، أهمها تهميش القطاع مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية في الجزائر، ما يحد من دور السياحة في دعم التنمية المستدامة في الجزائر.

الخلاصة:

أصبحت التنمية السياحية المستدامة سياسة التزمت بها معظم دول العالم خاصة في ظل تبني هذه الدول مفهوم التنمية المستدامة، وهذا حفاظا على مواردها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وتعد الجزائر من الدول التي حاولت مسايرة هذه التوجهات خاصة في المجال السياحي من خلال إتباع إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية لآفاق2013 والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 اعتمدت خلالها على وضع الأطر القانونية والتشريعية التي تشجع وتحفز على استخدام الموارد المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والدعم للاستثمار في المجال السياحي والقيام بشراكة مع المتعاملين

الأجانب، إلا أن النتائج التي حققتها إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر لم تبلغ الأهداف المسطرة، مما يحد من إرساء التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. وفي ضوء ما سبق حاولنا تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في تعزيز السياحة المستدامة في الجزائر من خلال ما يلي:

- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفندقة من خلال توفير الحوافز الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي الذي يمكن أن يدعم المشاريع السياحية في الجزائر والعمل على ترقية الجهاز المصرفي وتنظيم سوق الصرف المحلي، والقضاء على البيروقراطية الإدارية التي تعرقل مسار المشاريع السياحية، لضمان استكمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.
- نشر الثقافة السياحية في أواسط السكان المحليين والعاملين في المقصد السياحي، لتجنب الهدر البيئي والمحافظة على الإرث الطبيعي، الثقافي والحضاري، وتوعيتهم بحجم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمقدرات السياحية؛
- ضمان كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، كالتوفير في المياه وترشيد استخدام الطاقة والتقليل من الهدر بما يضمن حق الأجيال القادمة؛
- تقييم الأثر البيئي عند تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية السياحية، والتزام المراقبة المستمرة من السلطات المسئولة، وفرض عقوبات على المشروعات المخلة بالبيئية؛
- ضرورة فرض ضوابط وأنظمة وقوانين للسيطرة على زوار المقصد السياحي.
- ضرورة الاستعانة بالكفاءات الأجنبية في مجال التكوين السياحي لتأهيل ورفع أداء المورد البشري المشرف على قطاع السياحة في الجزائر؛
- التسويق للوجهة الجزائر السياحية، مع تشجيع الوكالات السياحية على جذب السياح الأجانب وتفعيل دور الديوان الوطني للسياحة في مجال التسويق لصورة الجزائر السياحية.

- **الهوامش والمراجع :**

[1] حمزة درادكة، و وآخرون، ***السياحة البيئية*** ، ط1، مكتب المجتمع العربي، الأردن، (2016)، ص:101.

[2] عبد الله محمد فريد وآخرون، ***إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة***، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، (2016)،ص:28.

[3] سمر رفقي الرحبي، ***الإدارة السياحية الحديثة***، الأكاديميون، الأردن، (2014)،ص:123.

[4] زين الدين صلاح، ***دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة***، المؤتمر الدولي الثالث حول القانون والسياحة،كلية الحقوق طنطة،القاهرة، (2016) ص:20.

[5] سعيد صالح، و هالة عبدلي، **دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة**. *مجلة البحوث والدراسات التجارية*، العدد 04، الجزائر، (سبتمبر 2018)، ص:07.

[6] نوال ختنتار، عبد الله قلش، **تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**. *مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد5*،العدد 01،الجزائر، (ماي 2019)،ص:199.

[7] سهام عيساوي، وفطوم حوحو، **واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس 'دراسة مقارنة'**. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، الجزائر، (جوان 2014)، ص:88.

[8] وسيلة السبتي، لطيفة السبتي. **الإنفاق على السياحة وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1995–2014)**. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*، العدد 04، الجزائر، (2017).ص: 137.

[9] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفرة على الرابط:
http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport (10/01/2020).

[10] علي بودلال،**النهوض بالسياحة المستدامة في الجزائر كأحد شروط تنمية الإقتصاد الجزائري**. *مجلة البشائر الإقتصادية،العدد06، الجزائر، (سبتمبر 2016)*، ص:143.

[11] القانون رقم 03/01 المؤرخ في (2003/02/17) والمتعلق **بالتنمية المستدامة للسياحة**. *الجريدة الرسمية* (11)، الصادرة في (2003/02/19)،ص:05.

[12] القانون 03–02 المؤرخ في (2003/02/17) المتعلق **بالاستعمال واستغلال السياحيين للشواطئ**. *الجريدة الرسمية* (11)، الصادرة في (2003/02/19) ص:10.

[13] القانون 03–03 المؤرخ في (2003/02/17) والمتعلق **بمناطق التوسع والمواقع السياحية**. *الجريدة الرسمية* (11)، الصادرة في (2003/02/19)، ص:15.

[14] المرجع نفسه، ص: 16.

[15] القانون 07–69 المؤرخ في (2007/02/19) **المحدد لشروط وكيفية منح امتياز استغلال المياه الحموية**. *الجريدة الرسمية*، 07، الصادرة في:2007/02/21، ص:07.

[16] عبد القادر عويونان. (2013). **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية*، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص:277.

[17] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتميئة السياحية (SDAT2030)، *الكتاب 03، **الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)***. الجزائر، (2008)، ص:03.

[18] المرجع نفسه، نفس الصفحة.